

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠١٧

بالموافقة على الاتفاق المبسط بين حكومة جمهورية مصر العربية
والوكالة الفرنسية للتنمية بشأن مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية
والذى تتيح بمقتضاه الوكالة الفرنسية تسهيلاً ائتمانياً فى صورة قرض

والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق المبسط بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية
للتنمية بشأن مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية ، والذى تتيح بمقتضاه الوكالة
الفرنسية تسهيلاً ائتمانياً فى صورة قرض يبلغ ١٠٠ مليون يورو ، والموقع فى القاهرة
بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ شوال سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ١٥ يوليو سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٨ صفر سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٧ نوفمبر سنة ٢٠١٧ م) .

اتفاق مبسّط

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

والوكالة الفرنسية للتنمية

لمشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية

اتفاق مبسط

رقم Y 01 CEG1013

بين :

حكومة جمهورية مصر العربية

ممثلة في الدكتورة سحر نصر بصفتها وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي وفقاً للقرار الرئاسي رقم ٩٢ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٧ المخولة على النحو الواجب للأغراض المذكورة في هذا الاتفاق وفقاً لتفويض التوقيع رقم ٢٠١٧/٤١ الصادر بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٧ من قبل وزير الخارجية .

(المشار إليها فيما بعد بـ "المقرض")

(الطرف الأول)

و

الوكالة الفرنسية للتنمية

هيئة فرنسية عامة، مقرها الرئيسي كائن في PARIS XII^e. 5. rue Roland Barthes المسجلة بسجل شركات باريس للشركات والتجارة تحت رقم B 775 665 599 ممثلة في السيدة/ ستيفاني لانفرانكي بصفتها مديرة مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة المفوضة بتوقيع هذا الاتفاق بموجب الصلاحيات المخولة لها لهذا الغرض والصادرة من مدير عام الوكالة في ٢ يونيو ٢٠١٦

(المشار إليها فيما بعد بـ "المقرض" أو "الوكالة الفرنسية للتنمية")

(الطرف الثاني)

(حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية المشار إليهما فيما بعد مجتمعين بـ "الطرفان" وإلى كل منهما على حدة بـ "الطرف") .

قد اتفقتا على ما يلي :

جدول المحتويات

٨	التمهيد
١٠	القسم الأول - بنود التسهيل الائتماني
١٠	البند ١ - الغرض من الاتفاق
١١	البند ٢ - الفائدة
١١	البند ٣ - السداد
١١	القسم الثاني - طرق استخدام التسهيل الائتماني
١١	البند ٤ - استخدام المبالغ
١٢	البند ٥ - الشروط السابقة لسحب المبالغ
١٢	البند ٦ - تسليم طلبات السحب وآليات السداد
١٣	البند ٧ - الموعد النهائي لسحب المبالغ
١٣	القسم الثالث - التعهدات والأحكام المتنوعة
١٣	البند ٨ - التعهدات الخاصة بالمقترض
١٣	البند ٩ - الاتفاق التنفيذي
١٤	البند ١٠ - اختيار المقرر القانوني
١٤	البند ١١ - اللغة
١٤	البند ١٢ - التحكيم والقانون المطبق
١٥	البند ١٣ - الدخول حيز النفاذ والإنهاء
١٧	الملحق
١٧	وصف المشروع والتكلفة وخطة التمويل

التمهيد

حيث إنه :

١ - تسعى حكومة جمهورية مصر العربية إلى زيادة عدد ركاب ترام الرمل بالإسكندرية وسرعته ومستوى الخدمة المقدمة عن طريق ضبط مساره وتطوير عرباته ومحطاته ("المشروع") . وتم اختيار المشروع فى فبراير ٢٠١٥ كمشروع النقل قصير المدى ذى الأولوية القصوى فى الإسكندرية بواسطة لجنة تسيير يرأسها وزير النقل والأطراف المعنية الرئيسية القومية والمحلية بالتخطيط والتنفيذ فى قطاع النقل بالإسكندرية . وكان اختيار المشروع قائماً على نتائج وتوصيات التشخيص المفصل الخاص بشبكة النقل فى الإسكندرية الذى أجرى من مايو ٢٠١٣ إلى فبراير ٢٠١٥ وأجريت دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع بين فبراير ٢٠١٥ حتى أبريل ٢٠١٦ وقد تم تمويل التشخيص المفصل لشبكة النقل فى الإسكندرية ودراسة الجدوى الخاصة بالمشروع من خلال منحة قدرها ٥٠٠,٠٠٠ يورو مفوضة للوكالة الفرنسية للتنمية من مرفق الجوار للاستثمار التابع للاتحاد الأوروبى .

٢ - تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ ثلاثمائة وثلاثة وستين مليون يورو (٣٦٣,٠٠٠,٠٠٠ يورو) .

٣ - وفى هذا السياق ، وافقت الوكالة الفرنسية للتنمية على إتاحة تسهيل ائتماني للمقترض بقيمة مائة مليون يورو (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو) كحد أقصى ("التسهيل الائتماني") فى ظل الشروط المحددة فى هذا الاتفاق للمساهمة فى خطة تمويل المشروع على النحو الموصوف فى الملحق المرفق بهذا الاتفاق وفى الاتفاق التنفيذى .

٤ - كما هو مفصل فى الملحق ، سيساهم التسهيل الائتماني فى تمويل إعادة تأهيل ترام الرمل بالتعاون مع شريك أو عدة شركاء من شركاء التنمية الأوروبيين . ويكون المقرض هو المؤسسة التمويلية الرائدة ذات الصلة بالمشروع .

٥ - على النحو المنصوص عليه فى البند ٩ أدناه ، يوافق الطرفان على إبرام المقترض لاتفاق تسهيل ائتمانى منفصل (المشار إليه فيما بعد بـ"الاتفاق التنفيذى") مع المقترض ممثلاً فى (١) البنك المركزى المصرى بصفته الجهة الممثلة لحكومة جمهورية مصر العربية و(٢) وزارة النقل . وسينص الاتفاق التنفيذى على البنود والشروط التى ستتيح الوكالة بموجبها التسهيل الائتمانى للمقترض . كما يقر المقترض ويؤكد على أنه أيًا كان الطرف المقصر ، سواء البنك المركزى المصرى أو وزارة النقل ، سيعد هذا التقصير تقصيراً من جانب المقترض فى ظل التسهيل الائتمانى .

من ثم ، تم الاتفاق على ما يلى :

حدد الطرفان التزاماتهما فى البنود المذكورة فى هذا الاتفاق والملحق المرفق به والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق (المشار إليه فيما بعد بـ"الاتفاق المبسط") .
ولأغراض الاتفاق المبسط المائل ، للمصطلحات أدناه المستخدمة بالأحرف الكبيرة المعانى المحددة لها قرين كل منها :

"الملحق" يعنى الملحق المرفق بالاتفاق المبسط والذي ينص على وصف المشروع وتكلفته وخطة التمويل الخاصة به .

"يوم عمل" :

(أ) فى حالة السحب أو تحديد سعر الفائدة أو إجراء المقترض لعملية سداد ، فهو يعنى (غير السبت أو الأحد) الأيام التى يتم فيها فتح البنوك للعمل العام فى باريس ، وهو اليوم المحدد target day الذى يتم فيه سحب الأموال فى إطار اتفاق التسهيل الائتمانى .

(ب) فى حالة الإخطار أو أى حالة أخرى غير المذكورة فى النقطة (أ) عالياً ، فهى تعنى الأيام (غير الجمعة أو السبت أو الأحد) والتى يتم فيها فتح البنوك للعمل العام فى القاهرة وباريس .

"**التسهيل الائتماني**" يعنى التمويل المتاح فى ظل الاتفاق المبسط المائل بواسطة الوكالة للمقترض على النحو الموصوف فى البند ٣ من التمهيد أعلاه .

"**اليوريبور**" يعنى سعر الفائدة للتعاملات بين المصارف الأوروبية لمدة شهر أو ثلاثة أو ستة أشهر ، بناءً على قرار اتحاد المصارف الأوروبية من ١١ صباحاً بتوقيت بروكسل .

"**اليورو**" يعنى العملة الأوروبية الوحيدة القانونية للدول الأعضاء فى الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى ، بما فى ذلك فرنسا .

"**الاتفاق التنفيذى**" يعنى اتفاق التسهيل الائتماني المفصل الذى سيبرم بين المقترض والمقترض ممثلاً فى البنك المركزى المصرى ووزارة النقل . وينص هذا الاتفاق المفصل على البنود والشروط التى تتيح بموجبها الوكالة التسهيل الائتماني للمقترض .

"**الجهة المنفذة**" تعنى الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع باسم وبالنيابة عن المقترض والتى يفوضها المقترض لهذا الغرض قبل توقيع الاتفاق التنفيذى .

"**تواريخ السداد**" تعنى تواريخ الاستحقاق المحددة فى البند ٢ "الفائدة" .

"**المشروع**" يعنى المشروع كما هو موصوف فى الملحق .

"**TARGET Day**" يعنى اليوم الذى يكون فيه نظام Trans European Automated Real Time Gross Settlement Express Transfer 2 (TARGET 2) أو أى نظام آخر يتبعه مفتوحاً للسداد باليورو .

القسم الأول - بنود التسهيل الائتماني

البند ١ - الغرض من الاتفاق :

يتيح المقرض للمقترض ، الذى يقبل ذلك ، تسهلاً ائتمانياً بحد أقصى :

١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو (مائة مليون يورو) ، وتم الاتفاق بين الطرفين على أن تكون المبالغ الموضحة فى الاتفاق المبسط باليورو ، ما لم يتم الإشارة إلى عملة أخرى .

البند ٢ - الفائدة :

تطبق فائدة على المبالغ المدفوعة فى ظل التسهيل الائتماني بمعدل :

٦ أشهر يوريبور + ٤٥ نقطة أساس (خمس وأربعون نقطة أساس) سنوياً .

يتم دفع الفائدة مرتين سنوياً فى تواريخ السداد التى يحددها الاتفاق التنفيذى ، حيث يمثل كل نصف عام فترة فائدة .

لكل عملية سحب فى ظل التسهيل الائتماني ، يختار المقترض معدل فائدة ثابت أو عائم عن طريق إخطار المقرض كتابةً . ويحدد معدل الفائدة الشابت لكل عملية سحب فى التاريخ المحدد لعملية السحب المعنية .

بغض النظر عن البديل المختار ، لا يجب أن يكون سعر الفائدة أقل من (٢٥ ٪) سنوياً على الرغم من أى تراجع فى الأسعار .

البند ٣ - السداد :

يتعين على حكومة جمهورية مصر العربية بصفتها المقترض الوفاء بالتزامات السداد فى ظل الاتفاق المبسط المائل من خلال وزارة المالية التى تعمل من خلال البنك المركزى المصرى .

يدفع المقترض للمقرض أصل مبلغ التسهيل الائتماني المتاح له من خلال ٢٤ (أربعة وعشرون) قسطاً متساوياً نصف سنوى ، يتم دفعهم فى تواريخ السداد المحددة ، عقب فترة سماح تمتد لست (٦) سنوات .

القسم الثانى - طرق استخدام التسهيل الائتماني**البند ٤ - استخدام المبالغ :**

يستخدم التسهيل الائتماني فقط لتمويل المشروع ، على النحو الموصوف فى الملحق (وصف المشروع والتكلفة وخطة التمويل) صافى من الضرائب والرسوم من أى نوع .

البند ٥ - الشروط السابقة لسحب المبالغ :

يخضع سحب مبالغ التسهيل الائتماني لاستيفاء الشروط التالية والشروط الأخرى

التي سينص عليها الاتفاق التنفيذي :

توقيع الاتفاق المبسط المائل قبل ٢١ يوليو ٢٠١٧

توقيع الاتفاق المبسط ودخوله حيز النفاذ وفقاً للإجراءات الدستورية المطبقة
فى جمهورية مصر العربية .

توقيع الاتفاق التنفيذي ودخوله حيز النفاذ وفقاً للنصوص القانونية والإدارية المطبقة
فى جمهورية مصر العربية .

موافاة المقرض بشهادة سلامة الإجراءات الصادرة من وزارة العدل بالشكل
المرضى له .

موافاة المقرض بواسطة الجهة المنفذة ، قبل عملية السحب الأولى ، بخطة الإدارة الاجتماعية
والبيئية وخطة العمل الخاصة بإعادة التوطين بالشكل والمضمون المرضيين للمقرض .

البند ٦ - تسليم طلبات السحب وآليات السداد :

يقر المقرض صراحةً بأن ترسل الجهة المنفذة طلبات السحب باسمه ونيايةً عنه
فى ظل الاتفاق التنفيذي ، وتسلم طلبات السحب بواسطة الجهة المنفذة نيابةً عن المقرض
لمدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة . وسيحدد الاتفاق التنفيذي بالتفصيل
كيفية إعداد وتقديم طلبات السحب .

وقبل تقديم طلبات السحب ، يتعين على الجهة المنفذة موافاة المقرض باسم الشخص
أو الأشخاص المفوضين بالتوقيع على طلبات السحب نيابةً عن المقرض مع دليل بتفويضهم
ونماذج من توقيعاتهم .

البند ٧ - الموعد النهائى لسحب المبالغ :

تتم عملية السحب الأولى فى ظل الاتفاق التنفيذى قبل ٢١ نوفمبر ٢٠١٨ ("الموعد النهائى للسحب الأول"). ويحتفظ المقرض بالحق فى إلغاء التسهيل الائتمانى وإنهاء هذا الاتفاق والاتفاق التنفيذى إذا لم تتم عملية السحب الأولى بحلول هذا التاريخ . كما أنه منصوص صراحةً على أن التزام المقرض بإتاحة التسهيل الائتمانى للمقترض يخضع لتلقى طلب السحب الأول بالشكل والمضمون المرضيين له خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل قبل حلول الموعد النهائى للسحب الأول ، وإذا لم تتلق الوكالة طلب السحب المشار إليه بحلول هذا التاريخ، يمكن للمقرض إلغاء التسهيل الائتمانى أو تقديم شروط مالية جديدة وفقاً للتغيرات فى ظروف السوق المالية .

يكون الموعد النهائى للسحب الأخير من مبالغ التسهيل الائتمانى خلال آخر ستة (٦) أشهر قبل التاريخ الأول لسداد أصل المبلغ شريطة أن يتسلم المقرض طلب السحب الأخير خلال الخامسة عشر (١٥) يوم عمل قبل الموعد النهائى لسحب المبالغ .

القسم الثالث - التعهدات والاحكام المتنوعة**البند ٨ - التعهدات الخاصة بالمقترض :**

علاوة على التعهدات العامة التى ستدرج فى الاتفاق التنفيذى، يتعهد المقترض بموافقة المقرض، قبل تسليم الأعمال بستة (٦) أشهر ، بمذكرة لوصف الهيكل التنظيمى والمسؤوليات خلال مرحلة التشغيل .

البند ٩ - الاتفاق التنفيذى :

ينص كل من الاتفاق التنفيذى والاتفاق المبسط على البنود والشروط التى يتسبب المقرض بموجبها التسهيل الائتمانى للمقترض (وخصوصاً، على سبيل المثال لا الحصر ، احتساب الفائدة المطبقة على التسهيل الائتمانى وشروط السحب والسداد وشروط السداد المتأخر والفوائد غير المستوفاة وشروط الدفع مسبقاً والإلغاء والتعهدات والضمانات التى يقدمها

المقترض والمتطلبات الخاصة بإجراءات الشراء وتنفيذ المشروع وإجراءات إعداد التقارير وحالات التقصير والشروط السابقة للتوقيع والسحب) والتي تكون ملزمة للطرفين. يتم شراء السلع والخدمات التي يتم تمويلها بواسطة مبالغ التسهيل الائتماني وفقاً للقواعد الإرشادية ذات الصلة بالشراء الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية لدى الدول الأجنبية والتي تسلم المقترض نسخة منها .

البند ١٠ - اختيار المقر القانوني :

لأغراض بنود الاتفاق المبسط وشروطه، يختار الطرفان مقراً قانونياً فى العناوين التالية :
حكومة جمهورية مصر العربية ، ممثلة فى وزارة الاستثمار والتعاون الدولى فى القاهرة -
٨ شارع عدلى - وسط البلد - القاهرة .

الوكالة الفرنسية للتنمية، الكائن مقراتها فى - Paris, 5 Roland Street, 12
Paris cedex 75598 .

حيث تعد كافة الإجراءات المعلنة إليهما على هذه العناوين صحيحة .

البند ١١ - اللغة :

تم التوقيع على أصول الاتفاق المبسط باللغتين الإنجليزية والعربية ولكل منهما ذات الحجية .

وفى حالة الاختلاف فى تفسير الاتفاق المبسط أو فى حالة التحكيم بين الطرفين، يعتد بالنص الإنجليزى .

البند ١٢ - التحكيم والقانون المطبق :

يتم تسوية أى نزاع أو خلاف أو ادعاءات ذات صلة بالاتفاق المبسط أو نفاذه أو تفسيره أو تنفيذه أو إنهاؤه، بقدر الإمكان ، بالاتفاق المتبادل بين الوكالة والمقترض .

إذا تعذر تسوية النزاع المذكور أعلاه ودياً بواسطة الاتفاق المتبادل ، توافق كلٌّ من حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية على أن يتم تسوية جميع النزاعات التي تنشأ عن الاتفاق المبسط من خلال التحكيم وفقاً لقواعد غرفة التجارة الدولية للتحكيم النافذة في تاريخ بدء إجراءات التحكيم بواسطة محكم واحد أو أكثر يتم تعيينهم وفقاً للقواعد المذكورة .

يخطر الطرف الذي يرغب في اللجوء للتحكيم الطرف الآخر من خلال خطاب مسجل بعلم الوصول ، ويتفق الطرفان على اختيار مكان التحكيم وجنسية محكم واحد أو رئيس هيئة التحكيم ، وإذا لم يتفق الطرفان خلال شهر من إرسال الخطاب المذكور ، تتم إجراءات التحكيم في جنيف (سويسرا) ويكون المحكم الوحيد أو الرئيس سويسري الجنسية .
يكون التحكيم باللغة الإنجليزية .

يبقى هذا البند نافذاً إذا تم إبطال الاتفاق المبسط أو إنفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاؤه .
كما أنه لا يؤثر اتخاذ أحد الطرفين أي إجراءات ضد الآخر على الالتزامات التعاقدية الخاصة به وفقاً للاتفاق المبسط .

كما تتعهد كلٌّ من حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بتنفيذ الأحكام الصادرة عن التحكيم .

يخضع الاتفاق المبسط للقانون الفرنسي .

البند ١٣ - الدخول حيز النفاذ والإنهاء :

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ إخطار المقرض المقترض باستيفاء جميع المتطلبات القانونية ويعتبر هذا التاريخ بدءاً من استلام هذا الإخطار .

يحق للمقرض إلغاء التسهيلات الائتمانية إذا لم يتم توقيع الاتفاق المبسط

بحلول ٢١ يوليو ٢٠١٧

يحق للمقرض إلغاء الاتفاق المبسط دون اللجوء لإجراءات محددة إذا تم إنهاء

الاتفاق التنفيذي .

مع عدم المساس بما سبق، يمكن مد المواعيد النهائية المشار إليها أعلاه بالاتفاق المتبادل من خلال الخطابات المتبادلة بين الطرفين .

أبرم هذا الاتفاق من ثلاث (٣) نسخ أصلية باللغتين العربية والإنجليزية، وتسلم نسخة منها للوكالة .

في القاهرة ، بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٧

المقترض ، ويمثله

د.أ/ سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

(التوقيع)

و

المقترض ، ويمثله

السيدة/ ستيفاني لانفراكي

مديرة مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة

(التوقيع)

بحضور :

السيد / أندريه باران

سفير فرنسا بمصر، مشاركاً في التوقيع

(التوقيع)

الملحق

وصف المشروع والتكلفة وخطة التمويل

يهدف المشروع المقترح إلى إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية وسيحتفظ المشروع بالخط بين الرمل وفيكتوريا مع بعض التعديلات ، كما سيعمل المشروع على مد هذا الخط إلى الجنوب الغربى من خلال إنشاء وصلة جديدة بطول ٩٠٠ م بين ميدان الرمل وميدان أحمد عرابى فى منطقة المنشية ، ويتمثل المشروع فى تنفيذ الأنشطة التالية :

١ - **تبسيط مسار الخط** : سيتم إزالة فرع من الفرعين الحاليين للخط لجعل حركة الترام أكثر انسياباً ، كما سيتم نقل بعض المحطات لتحقيق الاستفادة القصوى من المسافات والسرعة بين المحطات ، وسيشمل الخط الجديد ٢٧ محطة تفصل بينها مسافة بمتوسط ٥١٠ أمتار .

٢ - **الفصل المروى** : سيعمل المشروع على الفصل الكامل بين شريط الترام وحركة المرور على الطرق ، بينما يسير الترام حالياً على مستوى الشارع بطول الخط بالكامل ، يهدف المشروع إلى رفع الترام فوق الكبارى فى ٦ مواقع يبلغ طولها الإجمالى ٤ كم ، وذلك للحد من الاحتكاك بحركة مرور السيارات والمشاة .

٣ - **تجديد العربات والمحطات** : سيتم تجديد جميع عربات الترام من خلال شراء ثلاثين عربة بطول ٦٥ متراً ، كما يهدف المشروع إلى تجديد وإعداد المحطات بمقاعد وآلات تذاكر .

٤ - **تطوير الأماكن العامة المحيطة والنقل متعدد الوسائط** : سيتم تجديد الأماكن العامة المحيطة بالمحطات المحورية الرئيسية الثلاث (محطات الرمل وسيدى جابر وفيكتوريا) لتيسير الوصول للمقطارات والحافلات وسيارات الأجرة .

ستمول الوكالة الفرنسية للتنمية المشروع بمبلغ قدره ١٠٠ مليون يورو وستكون بمثابة المؤسسة التمويلية الرائدة .

ستشكل الوكالة الفرنسية للتنمية اتحاداً مع بنك الاستثمار الأوروبى يهدف إلى تمويل هذا المشروع بشكل مشترك ، كما ستقدم الوكالة طلب منحة لمرفق الجوار للاستثمار التابع للاتحاد الأوروبى .

فيما يلي التكلفة الدلالية للمشروع :

التكاليف الدلالية	القيمة المقدرة بالمليون يورو (باستثناء الضرائب)	%
استشاري إدارة الخدمات الهندسية والشراء والبناء	٣١,٨	٪٩
الأعمال المدنية والطرق والأماكن العامة	١٠٢,٠	٪٢٨
السكك الحديدية ، النظم ، والمستردع	٥٦,٠	٪١٥
الطاقة الكهربائية	٣٠,٠	٪٨
عربات الترام	١٠٠,٠	٪٢٨
المصروفات الطارئة	٤٣,٢	٪١٢
المجموع	٣٦٣,٠	٪١٠٠